وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون يناقشون التطورات في سورية ومصر وإيران

هيغ: منطقة الخليج ذات أهمية إستراتيجية يتزايد نفوذها السياسي والاقتصادي

لندن ـ كونا: أكد وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ امس التزام دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة بتوسيع نطاق التعاون في مجموعة كبيرة من المجالات.

جاء ذلك بعد استضافة هيغ امس الأول الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة.

وعقب الاجتماع قال هيغ في بيان ان «الاجتماع هو الثاني للحوار الاستراتيجي بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مشيدا بدول مجلس التعاون باعتبارها «تمثل منطقة ذات أهمية إستراتيجية يتزايد نفوذها السياسي والثقافي والاقتصادي». وأضاف البيان أنه «منذ إطلاق مبادرة الخليج عام 2010 فقد عملت المملكة المتحدة بجد لتجديد الروابط التاريخية وبناء علاقات أوثق مع شركائها من دول الخليج». ووصف الوزير البريطاني الحوار الاستراتيجي بين دول المجلس والمملكة المتحدة بأنه «وسيلة ممتازة للتأكد من البقاء على اتصال وثيق حول عدد من القضايا الرئيسية الثنائية والإقليمية».

وليام هيغ

وأشار الى أن النقاشات تطرقت لبحث سبل توسيع التعاون بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي حول مجموعة كبيرة من المجالات، حيث اتفق الجانبان على ضرورة وضع خطة عمل مشتركة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومن بينها صون السلم والأمن في المنطقة والازدهار الاقتصادي وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والأنشطة القنصلية».

كما لفت الى مناقشة القضايا التي تهدد الاستقرار في المنطقة خاصة الملف السوري وكيفية عمل الجانبين لزيادة الضغط على حكومة الرئيس بشار الأسد لإنهاء العنف والسماح بعملية انتقال سياسي. وكان الوزير البريطاني قد أطلع الوزراء على مراحل التقدم التي شهدتها المحادثات بين ايران ومجموعة (خمسة زائد واحد) حول الملف النووي الإيراني في موسكو.

وأكد التزام الغرب «بإيجاد حل سلمي ودبلوماسي للقضية النووية الإيرانية بيد ان الضغط الذي يمارس على ايران لن يزداد اذا أظهرت طهران استعدادا لاتخاذ خطوات عاجلة وملموسة لبناء الثقة بأن برنامجها النووي لأغراض سلمية محضة».

من جانب آخر، قال مسؤول بارز في الاتحاد الأوروبي امس ان المجلس الوزاري المشترك سيعقد اجتماعا وزاريا بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في لوكسمبورغ الاثنين المقبل. وسيبحث الجانبان «البعد السياسي للتعاون بينهما والأحداث الرئيسية في المنطقة وسورية ومصر» وفق ما ذكر المسؤول الأوروبي شريطة عدم الكشف عن اسمه، مشيرا الى ان وزراء دول مجلس التعاون الخليجي يرغبون في الاطلاع على نتائج المفاوضات الأخيرة التي عقدت في موسكو بين إيران وأعضاء مجموعة (5 + 1) بشأن برنامج طهران النووي.

واضاف ان مسألة اتفاق التجارة الحرة ستكون ايضا على جدول الاعمال لكن من غير المتوقع حدوث تطور كبير في هذا السياق فيما يعقد وزراء الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون عشاء غير رسمي في لوكسمبورغ مساء الأحد المقبل. وأوضح المسؤول الأوروبي ان 4 من وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الستة سيحضرون اجتماع لوكسمبورغ دون ان يحدد أيا منهم.

من جهة اخرى يناقش وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم يوم الاثنين المقبل التطورات في إيران وسورية ومصر وباكستان.

وأشار المسؤول الى ان الحظر الأوروبي على نفط ايران سيبدأ في الاول من شهر يوليو المقبل، مشددا على انه «لن يكون هناك أي استثناء للعقوبات التي تم الاتفاق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي».

وأكد أن اليونان التي كانت حتى الآن مستوردا كبيرا للنفط الإيراني ستلتزم أيضا بهذه العقوبات لافتا الى ان هناك ما يكفي من النفط المتاح في السوق العالمية.

وبخصوص سورية سيبحث وزراء الاتحاد الأوروبي اضافة شخصية واحدة وأربعة كيانات سورية الى قائمة عقوباته فيما يشعر الاتحاد الأوروبي وفق مسؤولين رسميين بقلق بالغ إزاء عسكرة الصراع في سورية، مشددين على أن خطة المبعوث الدولي والعربي المشترك كوفي أنان هي الخيار الأفضل لتسوية الصراع.

أكدت في كلمتها في مؤتمر «ريو + 20» أن الكويت التزمت بكل ما صدر عن قمة الأرض من مبادئ وقرارات

أمثال الأحمد: من حق كل دولة تنمية مواردها واقتصاداتها بما يتفق مع ظروفها وآليات التنمية المستدامة المقرة

ريو دي جانيرو ـ كونا: أكدت الشيخة أمثال الأحمد ان الكويت التزمت بكل ما صدر عن «قمة الأرض» التي عقدت في العاصمة البرازيلية قبل عشرين عاما من مبادئ وقرارات واتفاقيات دولية وعملت على تنفيذها على المستوى الوطني طوال العقدين الماضيين.

جاء ذلك في كلمة ألقتها ممثلة الكويت الشيخة أمثال الأحمد رئيسة مركز العمل التطوعي امس الأول أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة «ريو + 20» والذي اختتم أعماله امس.

وأضافت الشيخة أمثال: «نأمل أن يحقق مؤتمرنا ما نصبو إليه في رسم خارطة طريق للمستقبل وتوفير حياة أفضل لشعوب العالم والحفاظ على مقدرات هذا الكوكب للأجيال المقبلة».

واعتبرت هذا المؤتمر فرصة لتقييم ومراجعة ما تم إنجازه من أهداف وغايات ومناقشة كذلك سبل تجاوز العراقيل والعقبات التي اعترضت مساعي وضع برنامج عمل وآليات متابعة تتواءم مع المرحلة المقبلة.

وتابعت «إن الكويت وإذ تؤكد أهمية تنفيذ وتحقيق مبادئ وآليات التنمية المستدامة التي أقرت في مؤتمر قمة الأرض عام 1992 والمؤتمرات الدولية اللاحقة فإنها تدعو إلى أهمية تنفيذ ما جاء فيها كلبنة أساسية في استكمال الخطوات التي نسعى لها تحقيقا لهذه التنمية».

وشددت على أهمية تكثيف الجهود لتحقيق ذلك دون وضع أعباء جديدة قد لا تتسق بل وتتعارض مع ما تم الاتفاق عليه سابقا.

وأكدت أهمية مراعاة حق كل دولة في تنمية مواردها واقتصاداتها بما يتفق مع ظروفها وآليات التنمية المستدامة المقرة دون الإخلال بالأهداف الأساسية للتنمية.

ورأت ان استحداث آليات اقتصادية جديدة يجب أن يكون في إطار دفع التنمية الاقتصادية للدول وخصوصا النامية منها وأن تسهم في مزيد من الحرية للتجارة الدولية اتساقا مع مبادئ وآليات اتفاقيات ومقررات منظمة التجارة الدولية.

وأشارت الشيخة أمثال الى حرص الكويت على مد يد العون والمساعدة لجميع الدول الشقيقة والصديقة إذ أطلق صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مبادرته التاريخية خلال القمة الاقتصادية العربية الأولى في يناير من عام 2009 الداعية لتوفير موارد مالية قدرها مليارا دولار تبرعت الكويت بـ 500 مليون دولار منها.

الشيخة أمثال الأحمد تلقي كلمتها في المؤتمر

الكويت نفذت برامج تقليل استخدام الغازات المسببة لتآكل طبقة الأوزون وحققت مستويات متقدمة في إقامة المحميات الطبيعية فيها

وأوضحت ان تلك الموارد تخصص لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

وذكرت بمبادرة سموه بإنشاء صندوق للحياة الكريمة ساهمت فيه الكويت بمبلغ 100 مليون دولار بهدف مساعدة الدول النامية على زيادة إنتاجها الزراعي.

كما تواصل الكويت منذ استقلالها في عام 1961 المساهمة الفاعلة في تمويل الكثير من المشاريع التنموية المهمة في مختلف بقاع الأرض إيمانا منها بأهمية دعم جهود الدول والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة.

وساهمت الكويت في محاربة الفقر في العالم عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية.

وشرحت الشيخة أمثال ان تفعيل ركائز التنمية المستدامة الثلاث وهي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة يتطلب تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية ذات أثر إيجابي مباشر في إحداث تنمية اجتماعية شاملة بما يساهم في الحفاظ على البيئة.

وأعربت عن اعتقادها بأن أهم القضايا في منظومة التنمية المستدامة على المستوى العالمي محاربة الفقر من خلال برامج محددة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لشعوب الدول النامية والأقل نموا منها على وجه الخصوص.

وأوضحت ان من أهم الآليات في هذا الإطار تمكين الدول النامية من الحصول على التقنية اللازمة لتطوير قدرتها التي تمكنها من استيفاء التزاماتها بمبادئ وآليات التنمية المستدامة.

واستدركت بالقول «ومن هذا المنطلق أود أن أشير إلى مبادرة الاقتصاد الأخضر وهو مفهوم جديد يتطلب من المجتمع الدولي الاتفاق على وضع تعريفات محددة وواضحة لأطره وآلياته قبل الدخول في أي التزامات على الدول وخصوصا الدول النامية منها».

وأضافت «ولعل أهم القضايا التي تتعين مراعاتها بهذا الصدد هي عدم استحداث أي حواجز اقتصادية أو تسعيرية نتيجة تطبيق مبادئ وآليات الاقتصاد الأخضر وبما لا يخل بأحكام اتفاقية التجارة الدولية».

وأكدت الشيخة أمثال ان الكويت نفذت برامج تقليل استخدام الغازات المسببة لتآكل طبقة الأوزون وحققت مستويات متقدمة في إقامة المحميات الطبيعية فيها.

وطبقت الكويت نظام الإدارة البيئية المتكاملة في القطاع النفطي والذي يعد الصناعة الرئيسية في دولة الكويت والمورد الرئيسي للدخل القومي.

وأشارت الى ان القطاع النفطي يعمل على خفض انبعاثات الغازات العادمة وصولا إلى الصفر ويطبق النظام المتكامل للتخلص من النفايات الصناعية.

وذكرت الشيخة أمثال مبادرة الكويت التي تبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها رقم 4/56 المتعلق بإعلان يوم السادس من نوفمبر من كل عام يوما عالميا لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي وضع الترتيبات والآليات اللازمة لتنفيذه.

وتقدمت الشيخة أمثال في ختام كلمة الكويت أمام مؤتمر «ريو + 20» بالشكر لكم ولجمهورية البرازيل الصديقة لاستضافتها هذا المؤتمر المهم معربة عن التمنيات للمؤتمر بالنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وانطلقت أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة «ريو + 20» في 20 الجاري بحضور ما يزيد على 100 من رؤساء الدول والحكومات وممثليهم.

وكانت 191 دولة توصلت في التاسع عشر من يونيو الجاري الى اتفاق بشأن الوثيقة النهائية للمؤتمر وسيتم وضع الوثيقة أمام الحاضرين ليتم اعتمادها من الرؤساء في ختام المؤتمر اليوم.

وتدعو الوثيقة النهائية الى مجموعة واسعة من التحركات تتضمن «بدء عملية وضع اهداف للتنمية المستدامة وتفصيل كيف يمكن استخدام الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتخاذ خطوات أكثر من مجرد قياس الناتج المحلي الاجمالي لتقييم وضع البلدان ووضع إستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة واعتماد اطار عمل لمعالجة الاستهلاك والانتاج المستدام».

كما تركز الوثيقة على المساواة بين الجنسين والاعتراف بأهمية الالتزامات الطوعية للتنمية المستدامة وضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات وغيرها من النقاط.

الى ذلك، أقام سفيرنا لدى البرازيل يوسف عبدالصمد مأدبة عشاء على شرف ممثلة الكويت الشيخة أمثال الأحمد رئيسة مركز العمل التطوعي ووفد الكويت المشارك في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة «ريو + 20» وقد التقت ممثلة الكويت الشيخة أمثال الأحمد بالسفير عبدالصمد ومندوبنا لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي، حيث تباحثا خلال الاجتماع في المواضيع التي تم التطرق اليها خلال المؤتمر الذي أسدل الستار عنه باجتماع رؤساء الدول والحكومات او من ينوب عنهم خلال الفترة 20 ـ 22 الجاري.

ويشارك وفد رسمي كويتي في اجتماعات هذا المؤتمر الأممي برئاسة ممثلة الكويت الشيخة أمثال الأحمد رئيسة مركز العمل التطوعي، بالإضافة الى ممثلين عن وزارات الدولة ومؤسساتها فضلا عن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة.

الحجرف: الكويت حريصة على تنويع مصادر الدخل واقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة

د.نايف الحجرف خلال لقائه النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي

موسكو ـ كونا: اجتمع وزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير المالية بالوكالة د.نايف الحجرف بالنائب الأول لرئيس الوزراء في روسيا الاتحادية ايغور شوفالوف وعدد من المسؤولين الروس على هامش انشطة منتدى سانت بيترسبورغ الدولي للتعاون الاقتصادي المنعقد في روسيا خلال الفترة 21ـ23 يونيو الجاري.

وقال الوزير الحجرف في تصريح لـ«كونا» ان اللقاء تناول العلاقات الطيبة التي تربط البلدين والإشارة الى الاستعدادات للاحتفال بمرور 50 عاما على إقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين.

وأضاف ان الجانبين استعرضا العلاقات الاقتصادية انطلاقا من الحرص المشترك على تعزيزها وعبرا عن الأمل بأن تشهد هذه العلاقات المزيد من التطور والتقدم وبما يخدم مصالح البلدين وانطلاقا من حرص الكويت على تنويع مصادر الدخل واقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة وفق أسس تجارية واستثمارية.

واشار الى ان الجانبين اتفقا على تعاون الهيئة العامة للاستثمار مع الصندوق الروسي للاستثمار المباشر الذي أسسته الحكومة الروسية لدعم دخول المستثمرين الأجانب وفق ضمانات واضحة وشفافة في قطاعات الصحة والإنشاءات والاتصالات والخدمات.

وأشاد الوزير الحجرف بعمل اللجنة المشتركة العليا بين الجانبين لتحقيق النتائج المتوخاة في الشأن الاقتصادي والتعاون الثقافي بين البلدين وخاصة في مجال تبادل زيارات الطلبة والأكاديميين وفي المجالات الأخرى.

وفي ختام الاجتماع طلب الوزير الحجرف نقل تحيات صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء إلى القيادة الروسية.

حضر اللقاء مدير الهيئة العامة للاستثمار بدر السعد وسفيرنا لدى روسيا الاتحادية ناصر المزين والمدير التنفيذي في الهيئة العامة للاستثمار فاروق بستكي ومدير ادارة مكتب وزير المالية وليد القناعي.

الكويت تطالب بالنظر في تأثير التحديات المعاصرة على الفئات الفقيرة في العالم

جنيف ـ كونا: طالبت الكويت أمس مقررة الامم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا بالنظر في تأثير التحديات المعاصرة والمستمرة كالأزمات المالية والكوارث المناخية على الفئات التي تعاني الفقر المدقع او تدخل بسبب هذه التحديات ضمن هذه الفئة.

وأضاف المستشار بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف مالك الوزان في بيان الكويت امام الدورة الـ 20 لمجلس حقوق الإنسان ان الكويت تطالب ايضا بدراسة الطرق الفعالة لمعالجة قضية الفقر المدقع كواحدة من قضايا حقوق الإنسان وأكثرها تحديا على المستوى الدولي في ظل الظروف الحالية. وأكد المستشار الوزان «ان الكويت تؤمن بالتعاون على الصعيد الدولي للتخفيف من هذه الظاهرة ورفع كرامة الانسان بالاسهام بمشاريع التنمية كأسلوب لمساعدة الفئات الفقيرة للتخلص من الفقر من خلال الدور الفعال للصندوق الكويتي للتنمية». وشرح «ان الصندوق قد قدم مساعدات منذ إنشائه قبل نصف قرن وحتى سبتمبر 2011 تقارب 515 مليار دولار لحوالي 102 دولة مولت 800 مشروع تنموي لدعم جهود الدول النامية من خلال مؤسساتها الرسمية إضافة الى اسهامات الكويت في موارد مؤسسات التنمية الاقليمية منها والدولية».

وأكد الوزان «ان الكويت تدعو المجتمع الدولي وخاصة الدول الغنية في اطار التعاون الدولي الى دعم الجهود المبذولة للحد من هذه ظاهرة الفقر المدقع»، مشيرا الى ان الكويت التزمت بما فاقت قيمته من المساعدات التنموية الرسمية التي قدمتها خلال السنوات الماضية نسبة الـ 0,7 ٪ من دخلها القومي والتي حددتها الامم المتحدة عام 1970، كما تساهم بتقديم الإغاثة العاجلة للفئات الأكثر ضعفا وتضررا من الكوارث».

ولفت الى ان التزام الكويت القوي والتقليدي بمكافحة الفقر تجسد ايضا في مبادرات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أثناء القمة الاقتصادية العربية الأولى التي عقدت في الكويت لانشاء صندوق دعم التنمية العربية والاجتماعية بمبلغ مليارى دولار ساهمت الكويت فيه بمبلغ 500 مليون دولار منها وكذلك بانشاء «صندوق الحياة الكريمة» بمبلغ 100 مليون دولار لمساعدة ملايين المتضررين من الأزمة.

مالك الوزان

شحيبر كرم عدداً من الديبلوماسيين لانتهاء مهام عملهم في سويسرا

برن (سويسرا) ـ كونا: اقام عميد الديبلوماسيين العرب في سويسرا سفيرنا لدى الاتحاد السويسري د.سهيل شحيبر امس حفل توديع للديبلوماسيين الكويتيين الذين سيغادرون برن بعد انتهاء مهام عملهم لدى البعثة الديبلوماسية الكويتية.

وحضر الحفل عدد من السفراء والديبلوماسيين العرب المعتمدين لدى الاتحاد السويسري وعدد من السفراء والديبلوماسيين الاجانب ايضا الى جانب اعضاء البعثة الديبلوماسية الكويتية لدى الاتحاد السويسري والعاملين بها. وأثنى السفير شحيبر في تصريح لـ«كونا» على عمل المستشار مشعل مصطفى الشمالي والسكرتير الأول الشيخ جابر دعيج الصباح والسكرتير الثاني وليد محمد الموسى والملحق الديبلوماسي طارق الجمان أثناء وجودهم في سويسرا متمنيا لهم مستقبلا وظيفيا مشرقا في المرحلة المقبلة.

ضرورة الاتفاق على مفهوم واضح للاقتصاد الأخضر قبل الدفع باتجاه تبنيه كأداة أساسية للتنمية

ريو دي جانيرو ـ كونا: شاركت ممثل الكويت الشيخة أمثال الأحمد في اجتماع طاولة مستديرة عالي المستوى على هامش مؤتمر قمة الأرض (ريو زائد 20) ودعت خلال مداخلة لها الى تعريف واضح للاقتصاد الأخضر قبل تبنيه كأداة أساسية للتنمية. وأشادت الشيخة أمثال الأحمد باختيار موضوع الدوائر المستديرة الاربع تحت عنوان «البحث في سبيل المضي قدما في تنفيذ النتائج المتوقعة للمؤتمر»، وركزت في مداخلتها على الاقتصاد الاخضر «الذي استقطب اهتمامنا جميعا وحظي باهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها المختلفة العاملة في مجال البيئة والتنمية».

وذكرت ان الاقتصاد الأخضر «مفهوم غامض لا يوجد تعريف واضح ومحدد له حتى الآن ومن واقع المناقشات المضنية على الوثيقة الختامية التي ستصدر عن المؤتمر اتضح لنا جميعا ان الخلافات مازالت عميقة بين الدول الأعضاء بين مؤيد ومتحفظ ومعارض في كيفية تأثير سياسات الاقتصاد الاخضر التي ستطبق لتنفيذه على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر».

ولفتت الشيخة أمثال الأحمد الى ان الكويت «ترى ضرورة الاتفاق أولا على مفهوم واضح للاقتصاد الأخضر قبل الدفع باتجاه تبنيه كأداة أساسية للتنمية، كما انه يجب ان يتم الأخذ في الاعتبار مشاغل الدول النامية والدول الأقل نموا وان تحترم سيادة الدول على ثرواتها الطبيعية وان يكون لها مطلق الحرية في تحديد السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تتناسب مع إمكانياتها وقدراتها لتحقيق الغايات والأهداف التنموية وفقا لأولوياتها». وأعربت عن سعادة الكويت بان الوثيقة الختامية التي ستصدر عن المؤتمر «تضمنت مخاوف الدول النامية من ان يؤدي الدفع باتجاه الانتقال الى الاقتصاد الأخضر الى فقدان الكثير من الدول النامية المكاسب التي حققتها».

وركزت على «تعزيز التعاون الدولي ووضع آليات فعالة تحقق ما تعاهدنا على تنفيذه في مؤتمر «قمة الأرض» عام 1992 والمؤتمرات الدولية اللاحقة المعنية بالبيئة والتنمية ومراجعة أسباب الإخفاق في الوصول الى الأهداف والغايات التي وضعناها وذلك بدلا من الدخول في نقاشات حول مفاهيم جديدة».

واعتبرت انه «تم تحقيق بعض التقدم في عدة مجالات تنموية ولكن هذا التقدم غير متوازن وهناك تباين واضح بين دولة وأخرى خصوصا في الجهود الرامية الى القضاء على الفقر والجوع».

وأشارت الى ان التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية «تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي لإيجاد طرق وسبل جديدة ومبتكرة لزيادة التمويل والمساعدات الإنمائية ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الدول النامية والكويت من جانبها ورغم انها دولة نامية إلا انها مستمرة في تقديم الدعم المالي والفني للدول النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قدم قروضا ومنحا لأكثر من 100 دولة بإجمالي بلغ 18 مليار دولار، كما التزمت الكويت بتعهداتها المالية ودعمها للمؤسسات المالية التنموية الإقليمية والدولية وستلتزم الكويت بتنفيذ تعهداتها وستواصل الالتزام بما تعهدنا به في المؤتمرات السابقة والوثيقة التي ستصدر عن مؤتمرنا هذا».